ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

دورية

جهود الدول العربية للَّحَاق بِالرَّكب
رؤية تقييمية لأهداف التنمية محل اَستعراض عام 2024

العدد السادس "الأهداف محل الاستعراض عام 2024: بين العدسات الكاشفة والتوصيات المعُززة"

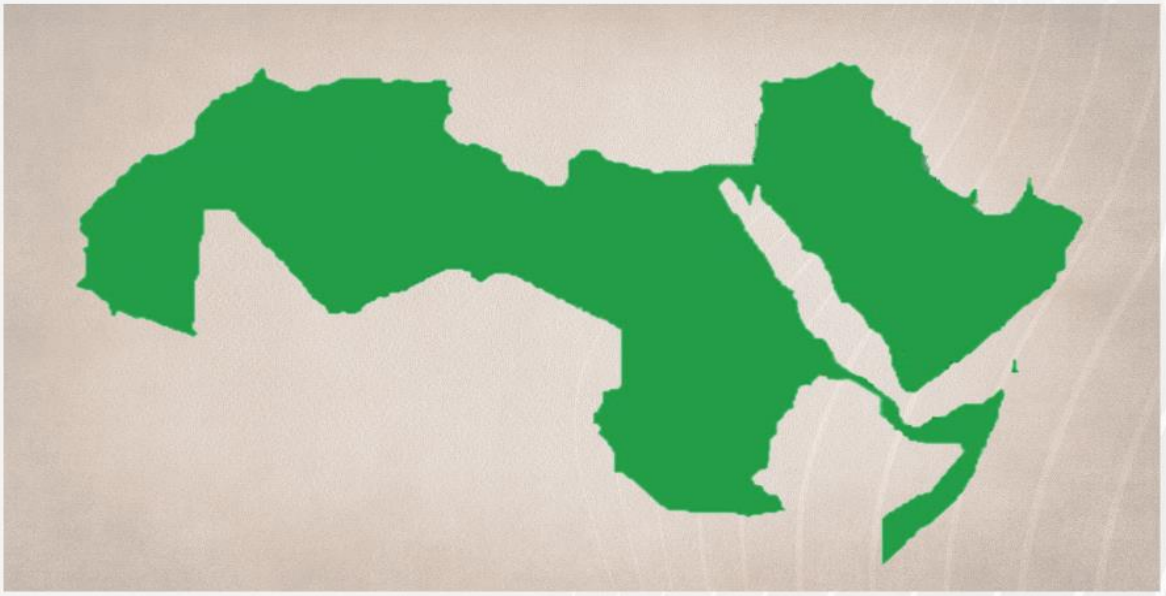

إعداد
سيد غريب

تصميم الغلاف
كيرلس عزت

مراجعة وتحرير
بسنت عصام الدين

اغسطس 2024

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

تمهيد

كشفت تقييمات المنطقة العربية وتحليلات مؤشراتها التنموية ولاسيما عبر أعداد الدورية السابقة مساع عربية حثيثة وجهود مضنية، ترمي إلى تحقيق التنمية المستدامة ولاسيما الأهداف محل الاستعراض لعام 2024 على نحو يقضي على الفقر والجوع، ويلبي احتياجات وغايات العمل المناخي والسلام والعدل والمؤسسات القوية، ويمهد الطريق أمام الشراكات من أجل الأهداف اتساقاً مع غايات ومقاصد الأهداف محل الاستعراض: 1 و2 و13 و16 و17، وتسجل تقدمات بارزة: إقليمية وقطرية على صعيد الأهداف وترصد التحديات والعوائق المعترضة لوصولهم إلى الغايات والمؤشرات **وفي إصدارها السادس والختامي للدورية**، تقدم مؤسسة ماعت رؤية استعراضية عامة لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة محل الاستعراض عام 2024، وترسم صورة جامعة للتحديات العامة لتلك الأهداف، ثم تدلي أخيراً بتوصياتها المعززة.

SDGs

Sustainable Development Goals

أولاً: الأداء العام لأهداف التنمية المستدامة محل الاستعراض لعام 2024

عكســـت جهود دول المنطقة العربية التنموية اهتماماً عربياً بغايات ومؤشـــرات وأهداف التنمية المســـتدامة المقدرين بنحو 196 و240 و17 على الترتيب، ذلك الاهتمام، قد أكدته أطر ورؤى التنمية المســـتدامة للمنطقة العربية، ولعل أبرز وأحدث تلك الأطر هو ما عُرف إعلامياً بـــ"رؤية العالم العربي 2045"، وقد كشـفت تقييماتها التنموية عن تقدمات مسـتمرة تتجلى بصـــورة واضـــحة في قطع 7 دول عربية طريقهم لتحقيق التنمية المســـتدامة، هي: **الجزائر ومصـــر والأردن والمغرب وعمان وتونس والإمارات العربية المتحدة**، بينما أشـــارت لتحديات عاتية تحول دون قدرة 14 دولة عربية على التحقيق الكامل لهدفاً تنموياً واحداً على رأسها الدول المتأثرة بالصراعات[1]، وفي هذا السياق، يعيد الإصدار الختامي استقراء الأهداف التنموية محل الاستعراض عام 2024 كما يلي:

1. الهدف الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

لم تحقق المنطقة العربية هدفها بشـــأن القضـــاء على الفقر على نحو مأمول، حيث تضـــم المنطقة العربية حتى الآن نحو 250 مليون عربي بين مهمش وفقير وضـــعيف، ونحو 1 من أصل كل 3 عرب يعيشون تحت خط الفقر الوطني بما يعادل 131 مليوناً، وهي مؤشرات أولية تنذر باحتمال وصـول معدلات الفقر إلى 36% في المنطقة العربية في نهاية عام 2024[2]، إلا أن ذلك يختلف ويتباين نوعاً ما عند الحديث عن مؤشـــرات الهدف الأول على الأصـــعدة الوطنية والقطرية، فتارة: يُلاحظ إحراز دول عربية دون غيرها - نسبياً - تقدمات ملحوظة بشأن القضاء على الفقر وإنهائه وتصـــفيره وخاصـــة في النطاقات الخليجية، بما يشـــمل قطر والإمارات والكويت وعمان والبحرين والســـعودية، وتارة أخرى: يلاحظ ارتفاع وتفاقم معدلات الفقر بشدة داخل النطاقات العربية المتأزمة التي تعيش تحت وطأة الصراعات بما في ذلك اليمن والسودان وليبيا والصومال وسوريا؛ حيث يكشف رصد واقع اليمن عن معاناة ما بين 71%: 78% من اليمنيين من الفقر، في الوقت ذاته الذي يعيش فيه أكثر من 90% من الســـوريين تحت خط الفقر، مقارنة بـ 28% في عام 2010.

وتارة ثالثة: يلاحظ وجود تحديات اقتصـــادية وهيكلية مثل التضـــخم والديون وتراجع فعالية البرامج الاجتماعية والتي تحول دون قدرة دول عربية على تحقيق الهدف التنموي الأول وهو القضاء على الفقر مثل الجزائر والمغرب وتونس ولبنان والأردن.[3]

[1]Sustainable Development Solutions Network, Release of the Arab Region SDG Index and Dashboards Report 2023, 7 December 2023, https://www.unsdsn.org/release-of-the-arab -region-sdg-index-and-dashboards-report-2023

[2] UNDP, ,What are the Sustainable Development Goals?, access date December 17, 2023, https://shorter.me/dWbMh

[3] البوابة العربية للتنمية، الاقتصاد الكلي، تاريخ الوصول يناير 2024، https://shorter.me/K8oOv

2. الهدف الثاني: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية

تكشف إحصاءات المنطقة العربية لعام 2024 عن ارتفاع نسبة الجوع بأكثر من 75.9% مقارنة بعام 2000؛ حيث يعاني 59.8 مليون شخص في المنطقة العربية من نقص التغذية، بما يمثل 12.9% من اجمالي سكان المنطقة، وهو ما يتجاوز المتوسط العالمي المقدر بنحو 9.2%،[4] وهناك 173.3 مليون شخص (37.9% من السكان) يعانون من انعدام الأمن الغذائي ومحرومين من الوصول المنتظم إلى الغذاء الكافي والمغذي[5]، وتتباين مستويات الجوع وترتفع طردياً بالاتجاه نحو البلدان العربية منخفضة الدول والأقل نمو؛ إذ يوجد أكثر من ثلثي الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في بلدان عربية متضررة من الصراعات، كما يعيش ما يقرب من نصف الجياع في البلدان الأقل نمواً، وتعاني كلًا من الصومال واليمن والجمهورية العربية السورية أكثر من غيرهن من الجوع.[6]

3. الهدف الثالث عشر: العمل المناخي

تكشف سياقات المنطقة العربية عن تغيرات مناخية غير مسبوقة ومصحوبة بتداعيات كارثية حادة؛ حيث تتصاعد وتيرة درجات الاحترار بمعدل 4 درجة مئوية، لتبتعد عن حدها المأمول والمقدر 1.5 درجة مئوية في اتفاقية باريس[7]، وعند تقييم مقاصد وغايات الهدف 13 في منتصف 2024، يمكن القول إن المغرب قد احتل صدارة الدول العربية والمرتبة 9 عالمياً من حيث أداء المناخ، وقد جاءت مصر في المرتبة 22 عالمياً ضمن الدول متوسطة الأداء. بينما تراجعت الجزائر 6 مراتب؛ حيث جاءت بالمرتبة 54 بين الدول ذات الأداء "المنخفض للغاية"، ودخلت الإمارات مؤشر هذا العام في المرتبة 65، باعتبارها واحدةً من الدول ذات "الأداء الأدنى"، حيث حصلت على مستوى "منخفض جدًّا" في فئات انبعاثات الغازات الدفيئة والطاقة المتجددة واستخدام الطاقة، وفي المرتبة الأخيرة عربياً، جاءت السعودية بالمرتبة 67، مما يجعلها الدولة "الأدنى تصنيفًا" بين البلدان التي شملها المؤشر بحصولها على مستوى **"منخفض جدًّا"** بجميع فئات المؤشر الأربعة.[8]

4. الهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

تشير مسوحات الهدف 16 ومقاصده إلى بذل المنطقة العربية جهوداً واسعة لإحلال الأمن والسلام، إلا أن المنطقة العربية بأكملها لا تزال الأقل أماناً في العالم للعام الثامن على التوالي؛ إذ تكشف سياقاتها انها شهدت أكثر من 18% من صراعات العالم خلال الفترة من

[4] World Vision, Middle East crisis: Food insecurity, hunger, access date July 2024, https://bityl.co/R0ax
[5] Relief web, Food Policy Monitoring in the Near East and North Africa region (2nd Quarter 2023 | Bulletin), 5 August 2023, https://shorter.me/PQnhA
[6] RW, 2023 Near East and North Africa Regional Overview of Food Security and Nutrition - Statistics and Trends, 23 November 2023, https://bityl.co/R0bU
[7] Brookings, Climate change may devastate the Middle East. Here's how governments should tackle it, 14 march 2022, https://brook.gs/3UzLb7u
[8] Egyptian streets, NEWSEgypt's Sisi Calls for International Community to Support Africa's Climate Action at COP26 Conference, 3 November 20221, https://bit.ly/3xc2noB

1948 حتى 2014، وضمت نحو 172 مليون مواطن يعيشون في مناطق متأثرة بالصراع[9]، وإن كان ذلك بدرجات متفاوتة، حيث تصدرت كلاً من قطر والكويت وعمان والأردن والإمارات قائمة الدول العربية داخل مؤشر السلام عام 2023، بينما جاءت اليمن وسوريا والسودان والعراق في ذيل قائمة البلدان العربية[10]، وتعالت فيها معدلات الجريمة بواقع 45 و40 و35 و30 و25 جريمة لكل 1000 نسمة لدى اليمن وسوريا وليبيا والعراق والصومال على التوالي، مقارنة بـ1.5 و2 و3 و3.5 جريمة لكل 1000 نسمة لدى كلاً من الإمارات العربية المتحدة والسعودية وقطر والأردن ولبنان على التوالي[11].

إضافة لذلك، سجلت المنطقة العربية درجات متدنية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2023؛ حيث لم تتجاوز أغلب الدول العربية درجة 50 على المؤشر، على العكس فقد سجلت فيه البلدان المتأثرة بالصراع: ليبيا والسودان واليمن وسوريا والصومال أسوأ مستوى للفساد.[12]

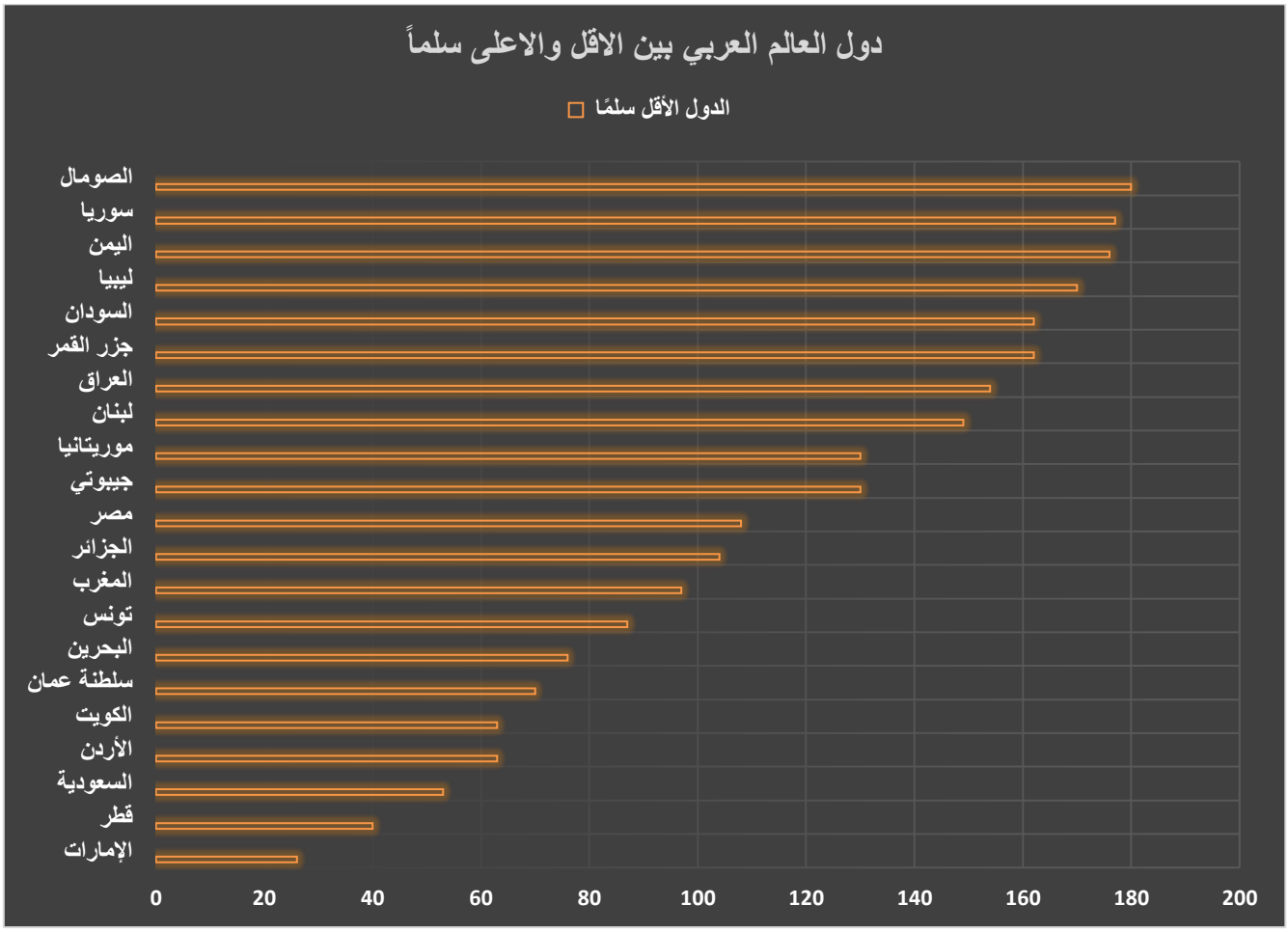

[9] الإسكو، التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية، تاريخ الوصول 16 ديسمبر 2023، https://shorter.me/6iy8h

[10] بوابة الوسط، ليبيا تسجل أكبر نسبة تحسن في «مؤشر السلام العالمي» لعام 2023، أغسطس 2023، https://alwasat.ly/news/libya/407389

[11] الحادثة، معدلات الجريمة في 2023 وسيناريوهات العام المقبل.. انخفضت 4.5٪، ديسمبر 2023، https://www.alhadtha.com/37565

[12] الجزيرة، بلغة الأرقام.. خبراء يكشفون أسباب تفشي الفساد في الدول العربية وكيف يمكن محاربته في المنطقة، مايو 2024، https://shorter.me/gxeup

5. الهدف السابع عشر: الشراكات من أجل الأهداف

تبنت دول المنطقة العربية سياسات وشراكات ومحاولات حثيثة على المستويين القطري والإقليمي وبكافة أشكالها الثنائية ومتعددة الأطراف من اجل توسيع دوائر الشراكات، فقد حققت دول المنطقة مستويات متقدمة بشأن غايات ومقاصد الهدف 17، ولاسيما المقاصد ذات الصلة بالمساعدات الإنمائية والتكنولوجيا والتجارة البينية والقدرة على تحمل الديون؛ وقد أحرزت بعض دول المنطقة تقدمات وإسهامات تنموية لافتة، حيث دخلت السعودية ضمن أكبر 3 دول مانحة في العالم بعد تقديمها مساعدات مقدرة بنحو 130 مليار دولار على مدى العقود الماضية، استفاد منها 196 دولة في العالم،[13] وجعل الإمارات العربية لأكثر من عشرة أعوام ضمن أهم 20 دولة مانحة للمساعدة نسبةً إلى الدخل القومي الإجمالي[14].

إضافة لذلك، أحرزت تقدمات نسبية بشأن التجارة البينية والتي بلغت نحو 700 مليار دولار، بما يعادل 10% إلى 11% من حجم التجارة العالمي،[15] وتقدمات بشأن التكنولوجيا؛ حيث نما بها عدد مستخدمي الإنترنت وصولا إلى 275 مليوناً ليقارب 64% من عدد السكان، وقدر فيها انتشار الإنترنت بنحو 100% و69% و65% لدى دول مجلس التعاون الخليجي، ودول المغرب العربي ليبيا وتونس والمغرب والجزائر، ودول المشرق العربي سوريا والعراق ولبنان والأردن وفلسطين ومصر على التوالي.

[13] الشرق الأوسط، عقود من المساعدات السعودية تلامس 130 مليار دولار، 26 يونيو 2024، https://bityl.co/QnkI

[14] الاتحاد، الإمارات.. جهود رائدة لإغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية، 2 ديسمبر 2023، https://bityl.co/Qnkj

[15] سكاي نيوز عربية، تضاعف قيمة مشاريع الاستثمار الأجنبي بالدول العربية في 2022، 27 يوليو 2023، https://bityl.co/Qnqw

ثانياً: تحديات التنمية المستدامة في المنطقة العربية

يكشـف اسـتقراء مؤشـرات التنمية المسـتدامة عن تحديات تعوق قدرة الدول العربية على تحقيق الأهداف التنموية بما في ذلك الأهداف محل الاســتعراض. وخلال عام 2024، يمكن تقدير تلك التحديات كما يلي:

1. الصراعات والنزاعات المسلحة

تقوض النزاعات والصــراعات المتصــاعدة في المنطقة العربية جهود دولها ومســاراتهم الرامية لتحقيق التنمية كغيرها من نطاقات العالم؛ فعالمياً، تســببت النزاعات العنيفة في50% من وفيات العالم وبلغت تكلفتها الاقتصــادية 17.5 تريليون دولار عام 2022،[16] أما

[16] بوابة الوسط، ليبيا تسجل أكبر نسبة تحسن في «مؤشر السلام العالمي» لعام 2023، أغسطس 2023، https://alwasat.ly/news/libya/407389

عربياً، تشـــهد 80% من البلدان العربية حالة ملحوظة من الصـــراعات والنزاعات وعدم الاســـتقرار الســـياســـي والاجتماعي؛ فقد كلفت الحروب والصـــراعات دول المنطقة العربية المتصارعة أكثر من 900 مليار دولار خلال الفترة 2011: 2018 بما في ذلك ليبيا وسوريا والعراق واليمن وفلسطين، وألقت بتأثيرها على 180 مليون عربي يعيشون في الدول المجاورة[17]، ففي فلسـطين تسـببت الحرب في تراجع التنمية بما يتراوح من 16:11 سـنة، وبمعدل 19:16 سـنة داخل قطاع غزة وفقاً لحدة النزاع[18]، وفي سـوريا، رفع الصـراع الاحتياجات الإنسـانية إلى 15.3 مليون شـخص، بينما في اليمن، تسـببت الحرب في تآكل جهود التنمية المسـتدامة لأكثر من 30 عاماً.[19]

2. انعدام الأمن (الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشر)

لا يغيب انعدام الأمن بما في ذلك الإرهاب والجريمة المنظمة والاتجار بالبشـــر عن واقع المنطقة العربية، ولا تقل تداعياته وتأثيراته الســـلبية عن كونها مهدد رئيس لأهداف التنمية المستدامة ولاسيما الهدف 1، والهدف 16 داخل المنطقة؛ فعند النظر إلى مؤشراتها الأمنية وخاصـة مؤشـرات الإرهاب، يتضـح أن 5 دول فقط كانت خالية من النشـاط الإرهابي، مقابل تسـجيل 9 دول آخري تحسـينات، و7 أخرى تدهور شـديدة، وقد شـهدت المنطقة خلال عام 2023 وقوع 580 هجوماً إرهابياً، أودت بحياة 2035 مواطن، بينما في الربع الأول لعام 2024، سجلت المنطقة نحو 66 عملية إرهابية في 7 دول عربية[20].

ويواجه أهداف التنمية تحدي أخر يتمثل في نمو الشبكات الإجرامية التي تقوض بدورها سيادة القانون وظروف الأمن والاســـتقرار الاقتصـــادي اللازم لتحقيق التنمية المســـتدامة، وكذلك تحرم الحكومة من الإيرادات وتيســـير الفســـاد، كما تعاني المنطقة من تحد ثالث يتمثل في انتشار جرائم الاتجار بالبشر حد إشارة الأرقام إلى أن 10 من كل 1000 شخص يقعون ضحايا كأحد أشكال الاتجار بالعمال، أو الاتجار بالجنس، أو الزواج القسري 2021.[21]

3. التغيرات المناخية (ارتفاع درجات الحرارة والندرة المائية والهشاشة)

تبقى التغيرات المناخية ســـواء بمؤشـــراتها الراهنة أو توقعاتها المســـتقبلية شـــبحاً يهدد جهود التنمية المســـتدامة في المنطقة العربية بجميع أهدافها، بما في ذلك الأهداف محل الاســـتعراض الخمســـة: 1 و2 و13 و16 و17، ولعل ذلك يبدو جلياً فيما تنذر به ارتفاع درجات

[17] البوابة العربية للتنمية، ديمغرافيا، تاريخ 16 ديسمبر 2023، https://shorter.me/z-0cu

[18] البرنامج لإنمائي للأمم المتحدة، ارتفاع معدّل الفقر في دولة فلسطين بأكثر من الثلث في حال استمرار الحرب لشهر ثانٍ، 9 نوفمبر 2023، https://shorter.me/uRaCE

[19] البوابة العربية للتنمية، ديمغرافيا، تاريخ 16 ديسمبر 2023، https://shorter.me/z-0cu

[20] مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان، 30 مايو 2024، https://bityl.co/QzVE

[21] THE Exodus Road, Human Trafficking in the Middle East, March 2024, https://theexodusroad.com/human-trafficking-middle-east/

الحرارة بمعدل أسـرع بمرتين من المتوسـط العالمي بمخاطر تجعل المنطقة غير قابلة للسـكن بحلول 2075، وما ينذر به ارتفاع مسـتويات البحار بنزوح 12% من سـكان الخليج [22]، أو تحذر منه الندرة المناخية بحلول2050 سـواء كانت الخسـائر الاقتصـادية التي تعادل 14% من الناتج المحلي الإجمالي للمنقطة العربية أو انخفاض الإنتاجية الزراعية بنسبة 30%[23].

وبالتدقيق حالياً، يلاحظ أن المنطقة لا تزال معرضـة لعواصـف ترابية وأعاصـير، فعلى مدار السـنوات القليلة، تعرضـت دول مثل المملكة العربية السـعودية وعمان واليمن لفيضـانات قاتلة، شـهدت ليبيا أولى أشـكالها في أكتوبر 2023؛ لتقدّر حجم الخسـائر بسـبب فيضـانات العاصـفة «دانيال» حوالي 4.3 مليارات دولار[24]، وبالنظر إلى مسـتقبل دول المنطقة وخاصـة اليمن - الأكثر عرضـة لتغير المناخ- يتبين أن تغيرات المناخ تنذر بفقدان اليمن 93 مليار دولار أمريكي من الناتج المحلي الإجمالي، كما ينذر بمعاناة 3.8 مليون شـخص إضـافي من سـوء التغذية في اليمن، وينذر بوفاة أكثر من 121.000 شخص بحلول 2060.[25]

4. النمو السكاني المتزايد

تتأكل - بلا شـك- جهود التنمية المسـتدامة وتتراجع باسـتمرار أمام الارتفاعات السـكانية الهائلة في المنطقة العربية والتي تجاوزت نحو 436.4 مليوناً، بما يعادل 3 أمثالها عام 1971، ويقارب 5.6% من سـكان العالم، ورغم إيجابية المؤشـرات السـكانية بشـأن العمر المتوقع وحالة الوفيات،[26] إلا أن ذلك لا يقابل بجهود تنموية مرضـية تواكب الارتفاعات أو على الأقل تسـتثمر جهودهم وقدراتهم، ويكفي القول أن المنطقة العربية تحتاج إلى خلق ما يقرب من 60: 100 مليون وظيفة بحلول 2030 من أجل الحد من البطالة في الدول العربية، الأمر الذي قد يتسـبب في حالة عدم توفيره مزيداً من معدلات الفقر والجوع والإجرام بما يهدد أهداف التنمية المستدامة: 1 و2 و16.[27]

5. التمويل المحدود

يظهر التمويل المحدود مدى ضـعف وتراجع قدرات المنطقة العربية على تحقيق أهدافها: فلا يوجد تنمية بدون تمويل ولا يخفى على الملاحظ، ان تطوير القدرات التمويلية للدول يعتبر أحد المقاصـد الأولى للهدف 17؛ فحتى الآن، تحتاج التنمية المسـتدامة في المنقطة العربية نحو 230 مليار دولار سـنوياً حتى 2030، وتعاني 12 دولة عربية من فجوة تمويلية مقدرة بنحو

[22] البنك الدولي، دفع عجلة التحوّل إلى الأمام: خريطة طريق للعمل المناخي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يناير 2022، https://shorter.me/xLzhO

[23] UNDP, Rising to the challenge: Climate action in the Arab region, 28 September 2023, https://shorter.me/2Atzs

[24] بوابة الوسط، تقديرات دولية: 4.3 مليار دولار خسائر العاصفة «دانيال» في ليبيا، أكتوبر 2023، https://shorter.me/eDazo

[25] البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في المنطقة العربية، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: توقعات تبين الآثار المدمرة لتغير المناخ على التنمية البشرية في اليمن،3 ديسمبر 2023، https://shorter.me/Y2LsH

[26] البوابة العربية للتنمية، ديمغرافيا، تاريخ الوصول ديسمبر 2023،https://shorter.me/i98uf

[27] الإسكو، عدم المساواة في المنطقة العربية: قنبلة موقوتة، مايو 2022، https://shorter.me/Qpajt

660 مليار دولار سنوياً بحلول 2030،[28] لذا تظل الأهداف محل الاستعراض وخاصة الأهداف ذات الصلة بالفقر والجوع ومكافحة أزمة المناخ غير محققة؛ فعلى صعيد الهدف 13 فقط، تحتاج المنطقة العربية إلى 400 مليار دولار لسد فجوة تمويل المناخ حتى 2030. [29]

6. الاحتياجات الإنسانية المتصاعدة

يبدو أن حشد المساعدات الإنمائية والإنسانية والإغاثية في المنطقة العربية لم تحقق التحسن المطلوب؛ إذ لا تزال المنطقة العربية تواجه أزمات متعددة ومعقدة، وصراعات، ونزوح، وتضرر البنية الأساسية الحيوية للرعاية الصحية والتعليم والمياه، فضلاً عن الكوارث الطبيعية؛ فهي تضم حوالي 70 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الإنسانية بما في ذلك 27 مليون طفل، بالإضافة إلى ذلك، ويعيش 50 مليون شخص في حاجة إلى المساعدة في البلدان المتضررة من الصراع، بما في ذلك حوالي 24 مليون طفل[30]، كما تضم المنطقة حوالي 9 ملايين لاجئ و19 مليون نازح داخلي يعيشون في ظروف صعبة.[31]

7. عدم القدرة على تحمل الديون

تعاني المنطقة العربية من عاصفة ديون، مما جعل القدرة على تحمل الديون وأعبائها حلماً بعيد المنال، وهددت مستويات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويلاحظ المتابع أن مجموع الديون العربية يقارب 1.5 تريليون دولار، حيث بات يعادل نحو 94% و24% و32% و57% و35% و46% و77% و284% و117% و44% من إجمالي الناتج المحلي لكلاً من مصر والسعودية والإمارات والجزائر والعراق وسوريا والمغرب والسودان والبحرين وعمان على التوالي.[32]

8. الفساد والرشوة والتهب الضريبي

تعاني الأهداف التنموية محل الاستعراض وخاصة الهدف 16 من موجة عالية من ارتفاع مستويات الهشاشة المؤسساتية لدول المنطقة العربية، وعدم قدرتها على معالجة إشكالات الفساد والرشوة والتهرب الضريبي، ففي المنطقة العربية، يرصد مؤشر مدركات الفساد لعام 2023 انتشار الفساد بشكل حاد لدى الدول العربية وخاصة الصومال وسوريا واليمن الذين احتلوا المرتبة 180 و177 و176 عالمياً، وهم دول يتأثرون جميعهم بالأزمات طويلة الأمد، ومعظمها من الصراعات المسلحة، كما تبين مؤشرات الرشوة أن 20% من

[28] سي إن إن الاقتصادية، القطاع الخاص والاستدامة في الدول العربية.. فجوة بين الإجراءات والأهداف، نوفمبر 2023، https://shorter.me/_5hCi

[29] اليوم السابع، التخطيط: 400 مليار دولار لسد فجوة تمويل المناخ بالمنطقة العربية، 15 سبتمبر 2023، https://shorter.me/iFH2z

[30] UNICEF, Humanitarian ResponseAll Country Offices in MENA are empowered to deliver timely, equitable and principled humanitarian action, Access date June 2024, https://shorter.me/v-H7b

[31] الأمم المتحدة، اتجاهات مقلقة وتمسك بالأمل: لجنة أممية تتبع مسار التنمية المستدامة في الدول العربية، مارس 2024، https://bityl.co/Qnlg

[32] المتداول العربي، أعلى الدول العربية من حيث الديون في 2022، 28 أبريل 2022، https://bit.ly/3EQH0iC

الشـــركات في المنطقة العربية طلب منها مرة واحدة على الأقل دفع رشـــوة، ونتيجة لذلك تخســـر الحكومات العربيّة حوالي 9 مليارات دولار ســـنويًا بســـبب الانتهاكات الضـــريبيّة التي ترتكبها الشـركات المتعددة الجنسـيّات، نتيجة ممارسـاتها الضـارة كتحويل الأرباح بعيدًا عن البلدان التي تقوم فيها بأنشطتها، وذلك تهرّبًا من مسؤولياتها الضريبيّة.[33]

9. التدفقات المالية غير المشروعة

تلتهم التـدفقـات المـاليـة غير المشـــروعـة جهود الـدول العربيـة في تحقيق أهـداف التنميـة المســتدامة وخاصــة الأهداف التنموية المعنية بتعزيز القدرات التمويلية؛ حيث تســاهم تلك التدفقات في اسـتنزاف الموارد المالية وتشـوية اسـتقرار الاقتصـاد الكلي، وتسـريب الإيرادات العامة المحلية التي يمكن تســخيرها لتمويل الجهود الوطنية والإقليمية المبذولة لتحقيق خطة التنمية المسـتدامة، ويكفي القول أن التدفقات المالية غير المشـروعة تكلف المنطقة العربية خسـائر سـنوية مقدرة بنحو 60.3 : 77.5 مليار دولار سـنوياً، وبل وكبدتها في الفترة من 2008: 2015 نحو 482.7 مليـار دولار أو مـا يعـادل 5/1 من النـاتج المحلي الإجمـالي للمنطقـة العربية. [34]

10. ندرة البيانات والمعلومات

تعاني المنطقة العربية من ندرة واضـحة ومتزايدة بشـأن البيانات والتقييميات والمعلومات الكافية حول التنمية المســـتدامة وواقعها؛ فوفقاً للإطار الرســـمي للمؤشـــرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، فإنه يوجد فقط بيانات كافية لـ 42% من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، في المقابل فإن 11% من المؤشرات لها بيانات غير كافية و47% ليس لها بيانات. ويعد ذلك بدوره تحدياً جوهرياً وعائق رئيس أمام قدرة المنطقة على صـياغة الخطط والرؤى والاســـتراتيجيات التنموية أو إعادة تقييمها أو إصـــلاحها بشـــكل يؤثر على أدائهم في جميع الأهداف، وخاصـــة الهدف 17 المعني بتحقيق الشـــراكات، والتي تعد بيئة المعلومات الكافية والمواكبة للتكنولوجيا متطلب أساسي لتحقيقه.[35]

11. اتساع الفجوة الاقتصادية والاجتماعية

في المنطقـة العربيـة، تســـود حـالـة من عـدم المســـاواة وتتســـع الفجوات الاجتمـاعيـة والاقتصـــادية التي تحول دون قدرة الجميع على التمتع بأهداف التنمية المســـتدامة؛ فحتى الآن، تصنف دول المنطقة في قائمة الدول الأقل مساواة في العالم؛ حيث تحتل المرتبة قبل الأخيرة أي قبل منطقة شـرق آسـيا، نظراً لتزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء بواقع امتلاك

[33] الإسكوا، الإسكوا: المنطقة العربية تخسر سنويًا ما يقرب من 9 مليارات دولار بسبب الانتهاكات الضريبية للشركات المتعددة الجنسيات، 10 مايو 2023، https://shorter.me/nGWGV

[34] الإسكو، التدفقات المالية غير المشروعة في المنطقة العربية، تاريخ الوصول يونيو 2024، https://bityl.co/QnqW

[35] المنتدى العربي للتنمية المستدامة، الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة عقد الشراكات من أجل تحقيق الأهداف، تاريخ الوصول يونيو 2024، ص 1-10.

10% من السكان العرب أكثر من 80% من ثروات المنطقة العربية وامتلاك90% من سكانها نحو 20% من تلك الثروات، وتشـــير هذه الفجوة إلى حاجة وأيضـــاً المنطقة العربية لأكثر من 179 عاماً لتحقيق المساواة بين الجنسين، مقارنة بـ 142 عاماً على مستوى العالم. [36]

[36]البوابة العربية للتنمية، النوع الاجتماعي، تاريخ الوصول 17 ديسمبر 2023، https://shorter.me/zvQSC

التوصيات

في ختام دورية التنمية المستدامة في المنطقة العربية التي جاءت تحت عنوان "جهود الدول العربية للّحاق بالركب...رؤية تقييمية لأهداف التنمية محل استعراض عام 2024" وذلك في 6 اعداد متتابعة، وبعد تسليط الدورية الضوء على الأهداف التنموية المستدامة محل الاستعراض كلاً على حدة، وتقديم قراءة تحليلية لمؤشرات الأهداف العامة، تسدل الدورية ستارها بتقديم مجموعة من التوصيات ذات الصلة بالأهداف الخمس محل الاستعراض خلال المنتدى السياسي رفيع المستوى لهذا العام:

أولاً: التوصيات ذات صلة بالهدف الأول: الفقر

- تطالب المؤسسة حكومات المنطقة العربية **بتدشين أنظمة حماية اجتماعية للأسر الأشد ضعفاً**، وتعزيز الاستثمارات المالية لتنفيذها وتوسيع فرص مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني للقيام بأدوارهم الاجتماعية والتكافلية.
- توصي المؤسسة حكومات المنطقة العربية بالاتجاه نحو **بناء القدرة على الصمود والتصدي للكوارث والأزمات والتقلبات المؤدية إلى زيادة الفقر،** مثل جائحة كوفيد - 19 والحرب الروسية الأوكرانية، والجفاف، والتغيرات المناخية، من خلال تدشين نظم إنذار مبكرة للطوارئ.
- تناشد المؤسسة حكومات المنطقة العربية **بتسريع جهود الارتقاء بالخدمات الصحية والخدمات الأساسية والتعليمية،** وتعزيز الوصول إليها، خاصة من قبل النساء والأطفال والشباب.
- تشجع المؤسسة حكومات المنطقة العربية وخاصة دول الزيادة السكانية ومرتفعة الخصوبة إلى **الخروج بإستراتيجية داعمة وموجِهة نحو تنظيم معدلات النمو السكاني** بشكل يتماشى مع القدرات الإنتاجية للدول وجهودها التنموية.

ثانياً: التوصيات ذات صلة بالهدف الثاني: القضاء على الجوع

- تدعو المؤسسة حكومات المنطقة العربية إلى **زيادة التعاون والتبادل التجاري في مجال المدخلات الغذائية والزراعية بين دول المنطقة،** من خلال تشجيع سياسات الترتيبات التجارية واعتماد التدابير والممارسات الزراعية المشتركة.
- تحث المؤسسة حكومات المنطقة العربية على **تدشين آلية إقليمية لتنسيق تبادل الحاصلات الزراعية والمساعدات الغذائية،** تضمن بدورها تلبية الاحتياجات الإنسانية ذات صلة بالغذاء، وتتغلب على تحديات الأمن الغذائي في المنطقة العربية، وتعزز سلامة الأغذية.

- توصي ماعت حكومات المنطقة العربية **بإعادة النظر في سياساتها المعنية بالقضاء على الجوع**، وتحثها على تطوير سياسات جديدة، تلبي احتياجات التنمية الزراعة المستدامة وتضمن تنوع الإنتاج الغذائي.

ثالثاً: التوصيات ذات صلة بالهدف الثالث عشر: العمل المناخي

- تناشد المؤسسة حكومات المنطقة العربية وتلفت نظرها لضرورة **رفع درجة الاستعداد للتغيرات المناخية**، ولاسيما من خلال تحديث المنظومة القانونية والتشريعية المعنية بحماية البيئة، وتطوير وإدخال أنظمة الرصد والتقييم والإنذار المبكر والتنبؤ بالكوارث.
- توصي المؤسسة حكومات المنطقة العربية بحماية البيئة بكل أبعادها، وإعادة تأهيلها والحد من التدهور البيئي عبر **استعادة النظم الإيكولوجية الصحية**، مثل التوقف عن قطع الغابات، وتجريف التربة، والزحف العمراني، وتطوير الأراضي الرطبة القادرة على امتصاص الانبعاثات الدفيئة، واستعادة النظم البيئية الساحلية.
- تناشد المؤسسة حكومات المنطقة العربية **بإفساح المناخ العام لمنظمات المجتمع المدني** وغيرها من أصحاب المصلحة الشبابية، للإسهام في مكافحة التغيرات المناخية، وتوجيه قدراتها نحو المساهمة في صياغة ومراقبة نتائج المساهمات المحددة وطنياً وإنشاء مساحات للتدريب والتعليم والتثقيف وتوفير قاعدة بيانات معلوماتية بشأن سبل المشاركة في العمل المناخي للمواطنين المحليين.

رابعاً: التوصيات ذات صلة بالهدف السادس عشر: السلام والعدل والمؤسسات القوية

- تشجع المؤسسة حكومات المنطقة العربية وخاصة الدول المتعثرة في تحقيق الهدف 16 بما في ذلك ليبيا واليمن والسودان **بضرورة التعاون مع الأطراف المعنية ومؤسسات المجتمع المدني وتلبية نداءات وقف إطلاق النار** والالتزام بالانتقال السلمي للسلطة كخطوة أساسية لإنهاء الصراع وتحقيق العدالة الانتقالية.
- توصي المؤسسة حكومات المنطقة العربية وخاصة العراق واليمن وسوريا بالعمل على **مكافحة الفساد وخفض مؤشراته**، من خلال إجراء التحقيقات العملية والفورية في جرائم الفساد، وإنشاء مؤسسات وطنية تتسم بالفعالية والشفافية وتخضع للمساءلة على جميع المستويات.

- تنادي المؤسسة حكومات المنطقة العربية بتعزيز برامج **بناء القدرات والتدريب لمؤسساتهم الأمنية والقتالية وتدعيمها بالأسلحة** والخبرة لإرساء الأمن والسلام ومواجهة تحديات الهدف 16 وبخاصة الاتجار بالبشر والإرهاب.

خامساً: التوصيات ذات صلة بالهدف السابع عشر: الشراكات

- توصي المؤسسة حكومات المنطقة العربية المتأثرة بالنزاع في سوريا والسودان واليمن، **بتعزيز القدرات التمويلية وتزويدها بشكل يسمح بالإنفاق الإنمائي** الذي يضمن الوصول الكامل والسريع والمعقول للخدمات: الصحية والاجتماعية والاقتصادية وتحقيق الاستجابة الإنسانية لديها.
- تدعو المؤسسة أصحاب المصلحة والجهات الدائنة بفعيل التزاماتهم الإنسانية والحقوقية، عبر تعاونهم مع الدول العربية وخاصة المتأثرة بضائقة الديون أو المشارفة على الوقوع فيها، بشكل يوجه الجهود نحو إطلاق برامج تخفيف أو تجميد أو إعادة هيكلة للديون وتحرير الموارد الإنمائية من أزمة الديون.
- تناشد المؤسسة حكومات المنطقة العربية **بتدشين برامج إصلاح للأنظمة المالية والضريبية في المنطقة**، بحيث تعمل على مكافحة الفساد وغسيل الأموال والتدفقات المالية غير المشروعة.
- تناشد المؤسسة حكومات المنطقة العربية بتسريع جهودها الرامية إلى إنشاء **آلية إقليمية تعمل على توطين وتيسير التكنولوجيا المستدامة** والتحول الرقمي بين دول المنطقة العربية.
- تدعو المؤسسة حكومات المنطقة العربية لتوطين برامج رصد ومتابعة معنية بأهداف التنمية المستدامة تكون من شأنها المتابعة الدورية، **وإعداد وقياس المؤشرات بشكل يعزز البنية المعلوماتية والإحصائية المناسبة والموثوقة والمفصلة لأهداف التنمية المستدامة**، وبشكل يسمح بتقويم الشراكات القائمة وتطوير شراكات جديدة.